

مصادر لـ «الأنباء»: سليمان رفض اقتراح التمديد العوني وطرح أفكارا دستورية لمن بعده سليمان ينهي عهده بالمصالحة المارونية - الدرزية في الشوف مؤشرات الانفراج الرئاسي تصطم بحسابات حزب الله وعون

بيروت - عمر حنجر



الرئيس ميشال سليمان والبطريوك بشارة الراعي والنائب وليد جنبلاط خلال وضع حجر الاساس في احتفالات العودة الى بريح (محمود الطويل)

جملة مؤشرات إضافية توحي بأن الجولة الخامسة للاستحقاق الرئاسي اللبناني في مجلس النواب، ستكون غير سابقاتها، ومن هذه المؤشرات اقتناع العماد ميشال عون، أن قطار الرئاسة تخطى محطة الرابية، بل دليل إيفاده صهره وزير الخارجية جبران باسيل التي يعهدا لمساومة الرئيس ميشال سليمان على التمديد ستة له في رئاسة الجمهورية مقابل تعيين العميد شامل روكز، الصهر الآخر للعماد عون قائدا للجيش، ومنها أيضا دعوة كتلة التغيير والإصلاح وكتلة الوفاء للقائمة للمشاركة في هذه الجلسة لأول مرة، علما بأن هذه الدعوة ارتبطت إلى حد ما بإمكانية تحول اللحظة الانتخابية الأخيرة لصالح العماد عون.

ومن المؤشرات كذلك زيارة د.سمير ججع الی فرنسا، حيث يلتقي الرئيس سعد الحريري إضافة إلى مسؤولين فرنسيين وأميركيين، ويرجح أن تؤدي هذه الزيارة إلى متغيرات في طريقة تعاطي 14 آذار مع الاستحقاق الرئاسي، مما يسهل أيضا حصول الاستحقاق. وأبلغ المؤشرات، الرسالة التي توجه بها الرئيس ميشال سليمان إلى مجلس النواب، وفيها يطلب العمل بما يفرضه الدستور وتجزئه القوانين لإتمام الاستحقاق، بمعنى عقد جلسات انتخابية منتالية، عملا بالدستور اللبناني، بينما ينتخب رئيس جديد، وتبين أن سليمان اتصل بالرئيس نبيه بري وأبلغه بالرسالة قبل إرسالها من باب أخذ العلم، ولم أكد بري قرر دعوة المجلس لعقد جلستين متتاليتين يومي 23 و24 مايو، ما لم يتم انتخاب رئيس في جلسة 24 منه.

وقد تناول الرئيس سليمان هذه المسألة في خطاب احتفال «العودة إلى بلدة بريح» الدرزية - المارونية، بعد 32 سنة من التهجير القسري، الذي رعاه سليمان أمس بحضور البطريك الماروني بشارة الراعي والنائب وليد جنبلاط ووزيرة المهجرين اليس شبطيني ووزراء ونواب منطقة الشوف، وشملت زيارة سليمان تديشن افتتاح مستشفى ميشال سليمان في دير القمر.

وهذه هي المرة الثالثة منذ إقرار دستور الطائف، التي يستخدم فيها رؤساء الجمهورية حقه في توجيه الرسائل إلى مجلس النواب، بعد كتاب الرئيس الراحل الياس الهراوي الذي طالب فيه مجلس النواب بإقرار الزواج المدني في لبنان، وتاليف «الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية»، وكتاب آخر من الرئيس السابق اميل لحود يتعلق بقانون الانتخابات النيابية. واعتبرت أوساط نيابية قريبة من 14 آذار أن رسالة سليمان إلى المجلس، هي

التيار الوطني الحر يعتبر أن حضور جلسة الخميس للنصاب وليس للانتخاب



مبثابة رسالة نائب مجلس النواب لعدم قيامه بواجبه الدستوري، علما بأن الرئيس السابق لمجلس النواب حسين الحسيني اعتبر أن لهذه الرسالة مفعول معنوي فقط، ولا تحمل صفة الالتزام إلا بقراءتها أمام مجلس النواب. وفي سياق المؤشرات التفاعلية مع الاستحقاق الرئاسي، زار وفد من حزب الله برئاسة رئيس المجلس السياسي في حزب الله إبراهيم أمين السيد بكركي، ولتتها زيارة السفير السعودي علي عواض عسيري.

زيارة وفد الحزب لم تحقق ما يصبو إليه الزائر أو المزار، أما زيارة عسيري فقد أكدت على المؤكد من موقف المملكة الذي يعتبر الرئاسة اللبنانية مسؤولية اللبنانيين والمسيحيين خصوصا.

وستشهد هذا الأسبوع في نهايته، تسليم الرئيس سليمان قصر بعبددا إلى «فخامة الفراغ»، ما لم يتم انتخاب رئيس جديد قبل 25 الجاري. وتردد في هذا المجال أن البطريك الراعي عاود التفكير بدعوة الأقطاب الموارنة الأربعة، وهم الرئيس أمين الجميل وسيمير جعجع والعماد ميشال عون والنائب سليمان فرنجية إلى الاجتماع في بكركي والتفاهم فيما بينهم على رئيس يتوافقون عليه ويكون مقبولا من جميع اللبنانيين.

ولاحظت الأوساط المتابعة هذه وحمل الوزير جبران باسيل عرض التمديد ستة إلى الرئيس سليمان، يعني أن العماد عون أدرك أن العودة إلى القصر الجمهوري رئيسا، وهو الانتقالية عام 1990، تحت الضغط العسكري السوري المباشر، حلم ضائع.

وردت أوساط التيار الوطني الحر على رفض سليمان التمديد، بادعاء أن رئيس الجمهورية يريد إعادة انتخابه مجددا وليس تمديدا مؤقتا ومشروطا. «الأنباء» أن التمديد لسليمان

فكرة راودت الكثيرين، وعلى رأسهم البطريك الراعي والنائب وليد جنبلاط فضلا عن الرئيس سعد الحريري، ومعظم فريق 14 آذار، عدا المرشحين للرئاسة من بينهم، حيث أجمع هؤلاء على أن مواصفاته الوطنية والوسيلة، علاج المرحلة اللبنانية الراهنة، بمعزل عن استعداد حزب الله وحلفائه المرتبطين بالمحور السوري - الإيراني.

بيد أن سليمان أصر على رفض التمديد بالشكل المطروح والمخالف للدستور الذي يلزم رئيس الجمهورية بترك القصر الجمهوري فور انتهاء ولاية الست سنوات، على أن يكون بوسعه العودة بعد انقضاء ست سنوات على مغادرته الرئاسة. مقترحا تعديل الدستور في واحد من اتجاهين، إما تمكين رئيس الجمهورية المنتهية ولايته من البقاء في رئاسة الجمهورية بعد انتهاء الولاية كصريف للأعمال، على غرار رئيس الحكومة المستقلة، أو اعتماد الأسلوب الغربي، بتقليص الولاية إلى أربع سنوات بدلا من ست، وبالتالي السماح للرئيس بولاية ثانية، على الطريقة الأمريكية، وفي هذه الحالة يكون بوسع سليمان أن يمضي سنتين إضافيتين في الموقع الدستوري الأول في لبنان، والمهدد بالفراغ والشغور لأول مرة منذ الاستقلال. الرئيس ميشال سليمان أكد أنه مرتاح وسعيد لأنه سيغادر القصر الرئاسي، بعدما حرر نفسه مما يسمى عقدة التمديد والتجديد وملء الفراغ، مؤكدا أنه غير معني بما يحكى في الخارج ويتم تداوله عن أزمة الاستحقاق الرئاسي.

وأكد سليمان عزمه على مواصلة الانخراط في العمل السياسي كمرجعية سياسية من دون أن يعني ذلك خوضه الانتخابات النيابية. لكن قناة «النار»، الناطقة بلسان حزب الله تحدثت عن «هوس» في زوايا بعض القول عن استمرار البحث في التمديد، لكن لا شيء يتبدل

بيروت - وكالات: تعرض النائب وليد جنبلاط لواقعة ممرجة خلال الاحتفال بالمصالحة في بلدة بريح الشوفية والتي جرت برعاية الرئيس ميشال سليمان والبطريك بشارة الراعي. وقد علت الضحكات بعدما زل لسان جنبلاط في كلمته في احتفال «العودة إلى بريح» عندما قال «نختم اليوم برعاية رئيس البلاد العماد ميشال عون» ولما بدأ الحضور بالضحك استدرك جنبلاط الموقف وصحح اسم الرئيس ميشال سليمان. وعلق قائلا «عقوا عقوا هذه الغلظة على كثرة ما نحلم به في الليل وليس لكي ياتي رئيسا.. ثم ختم كلمته بعبارة «نختم اليوم برعاية الرئيس ميشال سليمان صفحة من الماضي». ولم تقتصر زلة اللسان على النائب وليد جنبلاط، بل سبقته إلى ذلك وزيرة المهجرين اليس شبطيني التي تعتبر عراة هذه المصالحة، إذ إنها وفي معرض ترحيبها بالحضور، قالت أنها ترحب

في المواقف، كما تقول المنا، سوى ارتفاع منسوب اللقاءات الظاهر منها، أو البعيد عن الأضواء. أما التيار الوطني الحر فقد ركز عبر قنواته التلفزيونية «OTV»، على عدم نجاح حزب الله في إقناع الراعي بعدم جدوى زيارته للقدس والأراضي المقدسة فيما لم يقنع البطريك حزب الله بالمشاركة في الجلسة المقبلة لانتخاب رئيس للجمهورية الخمسين المقبل، طالما لم تتوافق شروط الحزب بالرئيس العتيد، كما لم يقفعه بإعلان مرشحه للرئاسة.

ولفت التيسار إلى الكلام عن إمكان مشاركة الجميع في جلسة 22 الجاري لتأمين النصاب، وليس لانتخاب رئيس، وهذا يتقاطع مع كلام الرئيس نبيه بري الذي قال أن الجلسة المقبلة لن تكون الأخيرة. وفي رأي المنبر العوني أن الأمور لم تحسم، وهذا لا يعني أن لا رئيس قبل نهاية المهلة الدستورية، «وإن كان غير المستفيدين من انتخاب رئيس جديد مازالوا يطمنون بالتمديد ويرجون للشغور على أنه فزاعة»، علما أن الدستور واضح والحكومة ستتولى الصلاحيات وإنجازاتها حتى اليوم خير دليل على مدى أهمية سياسة الانفتاح والتعاون والتواصل.

وبالعودة إلى لقاء القمم أمس، فقد تضمن الاحتفال وضع حجرى الأساس لكنيسة مار جرجس المهمة بالكامل ومار الياس المنهارة الفراغ، بجانب تديشن «بيت الضيقة» الجديد للموحدين الدرزي في البلدة. ورحب المواطنين الدرور بعودة المسيحيين إلى هذه البلدة وتناولوا أن ذلك حصل قبل وقت بعيد، مع التحفظ على حجج التعويضات المالية. وكان مسيحيو «بريح» الشوفية، هجروا عام 1983، في أعقاب الفتنة التي أشعلتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، بين المسيحيين والدرور في الجبل، غداة انسحابها جنوبا.

بالشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله الذي لم يكن حاضرا، بينما كانت تقصد الترحيب بشيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ نعيم حسن.



النائب وليد جنبلاط باسماء بعد زلة اللسان أمس (محمود الطويل)

أوساط عونية لـ «الأنباء»: وزراء التيار يستقيلون حال عدم انتخاب عون رئيسا

الفراغ واقع لا محالة، وتحمل عون المسؤولية عن ذلك، بيد أن الأوساط ترى أن الحوار بين الرئيس سعد الحريري والوزير جبران باسيل أكثر من صعيد.

وتصر هذه القوى على رفض التشريع بعد 24 مايو، وإذا وقع الفراغ، مما يندرج بمشكلة إضافية على الساحة اللبنانية. ومن المتوقع أن تتسحب هذه المشكلة مباشرة على موضوع سلسلة الرتب والرواتب التي حدد الرئيس نبيه بري جلسة لاستكمال النقاش حولها في 27 الجاري، ومن غير المستبعد أن ترفض 14 آذار المشاركة في أي جلسة بعد 24 الجاري، مما يذكر بالموقف نفسه من جدول الأعمال الكبير الذي وضعه بري للجلسات التشريعية بعد استقالة حكومة نجيب ميقاتي والتي قاطعتها قسوى 14 آذار. وفي تقديرها أنه إذا ظل الفراغ عندها مستقر حتى 14 آذار على بري تحديد جدول أعمال صغير جدا لاستئناف التشريع حول ملفات حيوية واستثنائية يمكن أن تدرج سلسلة الرتب والرواتب بينها.

بيروت - ناجي يونس

يستمر العماد ميشال عون في رهانه على نضوج التفاهم الإيراني - السعودي عاجلا أم آجلا، وتحديدا على انتخابه رئيسا، وهو الخيار الوحيد الذي يسقف برأيه عنده المعنيون بالملف اللبناني وإلا فلا رئيس! وتشير أوساط عونية مطلعة لـ «الأنباء» إلى أن وزراء التيار العوني سيستقيلون في الأيام القليلة المقبلة إذا لم يكن مجرى الأحداث سيرسو على انتخاب عون رئيسا.

وتظهر الإشارات الواضحة على أن التفاهم بين التيار العوني وتيار المستقيل وصل إلى طريق مسدود بالنسبة إلى الاتفاق على انتخاب عون، وقد تكون الجلسة الأخيرة لمجلس النواب حول سلسلة الرتب والرواتب خير دليل على ذلك، خصوصا بعودة النائب إبراهيم كنعان إلى الواجبة بعد أسابيع على سحب هذا الملف منه لصالح النائب الآن عون. والأكثرية الساحقة من قوى 14 آذار وشخصياتها ترفض أي اتفاق على عون رئيسا وهي ترى أن

التجاذبات غيبت التعيينات العسكرية وملف النازحين مجلس الوزراء اللبناني يخفض تعرفه الهاتف

الذي يقترح خفض تعرفه الاتصالات الخليوية والإنترنت، وبين وزير الخارجية جبران باسيل ومع الأخير وزير المال علي حسن خليل الذي تحفظ على خفض التعرفه في وقت يجري البحث عن تمويل سلسلة الرتب والرواتب وانتهى البحث إلى التصويت، وفاز مشروع الوزير حرب باكفريه صوتين، ما جعله يصفق على تعيين قائد وشملت التعيينات حسب وزير الإعلام بالوكالة محمد المشنوق، تجديد تعيين د.معين حمزة أمينا عاما للمجلس الوطني للبحوث العلمية لمدة سنتين، وياصر نزيان رئيسا لمجلس إدارة ومديرا عاما للاسواق الاستهلاكية، ود.فصل شاتيل، رئيسا لمجلس إدارة مستشفى رفيق الحريري الحكومي ومديرا عاما له، ويجيي خميس، مديرا عاما لتقوية موظفي الدولة، واستحدثت مجلس الوزراء وسام قانون حماية البيئة في لبنان.

بيروت: أصدر مجلس الوزراء اللبناني، في اجتماعه برئاسة الرئيس تمام سلام سلة تعيينات جديدة، غابت عنها التعيينات العسكرية في المجلس الأعلى للدفاع بسبب إصرار وزراء كتلة العماد ميشال عون وحلفائه على تعيين قائد جديد للجيش خلفا للعماد جان قهوجي الممددة خدمته. كما أدى تباعد وجهات النظر إلى تاجيل ملف النازحين السوريين، المتضمن مقترحات بضبط الحدود وإقامة مخيمات إما داخل الأراضي السورية وإما على الحدود الفاصلة وإما داخل الاراضي اللبنانية عند الحدود مباشرة وإجراء اتصالات مع الأمم المتحدة من أجل تنفيذ هذه التوصيات، وتوضح أن هناك تحفظات من جانب وزراء حزب الله وجبهة النضال الوطني فارتوي التأجيل إلى الجلسة المقبلة. وسجلت الجلسة الحكومة تجاذبا بين وزير الاتصالات بطرس حرب،

القصة الكاملة لـ «اقتراح التمديد»: من الولادة.. إلى التعثر سياسيا.. إلى النهاية دستوريا

بيروت: رغم إعلان حزب الله أكثر من مرة رفضه التمديد، لم يتوقف المحاولات الرامية إلى إيجاد مخرج سياسي يسمح بالتمديد حتى للخطات الأخيرة، قبل سريان مهلة الأيام الـ 10. وهو ما فتح باب الاجتهادات بعدما ترددت معلومات عن إمكان الوصول إلى تسوية تقضي بالتمديد، وتتيح القفز فوق الاعتبارات الدستورية. ففي الأيام الأخيرة حفلت النقاشات السياسية بأطروحات حول المغزى من التمديد والغرض منه وكيفية استثماره. وترددت معلومات عن أن مؤفدين جاؤوا على بعض المرجعيات والقوى لطرح اقتراحات حول التمديد وجس النض من شخصيات كانت من مناهضي التمديد في أكثر من محطة. وتركز البحث لدى بعض هذه الشخصيات والقوى إلى المقايضات التي تسمح بالتمديد لقاء شروط يمكن أن توضع على الرئيس سليمان، علما أن بعض القيادات الأساسية - المسيحية - اشترطت في لقاء مفلة، أولا حصر مهلة التمديد في سنة واحدة فحسب، وثانيا الحصول على تعهدات مسبقة في ملفات معينة من أجل مناقشة العروض المطروحة. لماذا عاد التمديد قبل أن يتعثر من جديد؟ تشير المعلومات المتوافرة أنه خلال اللقاء الذي جمع الرئيس ميشال سليمان مع البطريك بشارة الراعي في بكركي صباح عيد الفصح، طرح سليمان ما سمي بـ «الخاطر» التي تحق بلوقع الماروني الأول في هدم السلطة السياسية في حال تعذر انتخاب

يقضي ببقاء رئيس الجمهورية في موقعه حتى حصول انتخاب لرئيس جديد تلافيا لهذا الشغور. واعتبر البطريك في معرض شرحه أن هذا التديبر لا يعتبر تمديدا أو تجديدا لولاية الرئيس سليمان بل يكون محكوما زمنيا بانتخاب الرئيس الخلف على أن يتزامن مع استمرار عقد الجلسات الانتخابية حتى انتخاب رئيس. ويروي مطلعون على لقاء الرئيس بري والبطريك الراعي أن رئيس مجلس النواب، الذي فوجئ بطرح البطريك، لم يعلن رفضه أو قبوله للاقتراح، لكنه أشار إلى أن ذلك الأمر يتطلب تعديلات للدستور، لاسيما المادة 49 منه ومواد أخرى مرتبطة بآلية انتخاب رئيس الجمهورية، وإذا كان لا بد من هذا التعديل فيمكنه شاملا أيضا الفقرة المتعلقة بحظر انتخاب رئيس للجمهورية من موظفي الفئة الأولى أو للقضاة إلا بعد استقالتهم قبل المدة المحددة في المادة 49، وذلك لتوفير فرص أمام الجميع. وعلى رغم أن البطريك، وفقا لرواية المطلعين، أشار إلى وجود دراسة قانونية تدبر هذا الطرح وتقترح إضافة فقرة على المادة 49 بدلا من تعديلها كلها، فإن الرئيس بري اعتبر أن طرح تعديل المادة برمتها أفضل لتحقيق المساواة في حق الانتخاب لكبار الموظفين. واعتبر البطريك أن مثل هذا التعديل يضع الشركاء في الوطن أمام مسؤولية حماية دستور الطائف

عن تحضير مؤتمر تأسيسي من شأنه إلغاء المناصفة بين المسيحيين والمسلمين على طريقة «المثالثة» هدف إلى «تكبير» حجم الخطر الذي سيحصل بلبنان في حال شغل موقع الرئاسة الأولى، وبالتالي مواكبة التحرك البطريكي سعيا وراء التمديد، وذلك من خلال منظومة مواقف وتحذيرات تبث الخوف والقلق وتبتر تمرير التمديد ولو لسنة واحدة. فمع مهلة الأيام العشرة، انتهى إمكان التمديد لرئيس الجمهورية ميشال سليمان، في شكل قاطع، وفي موازاة الشغور في سدة رئاسة الجمهورية، لم يعد في وسع القوى السياسية التي فاضت في الأيام والساعات الأخيرة على التمديد، أن تجد أي نوع من الصيغ التي تسمح ببقاء سليمان في قصر بعبددا. لم يعد التمديد ممكنا، استنادا إلى المادة 75 من الدستور التي تنص على «أن المجلس المنتخب لانتخاب رئيس للجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية، ويترتب عليه الشروع حالا في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أي عمل آخر». بالنسبة للمستقبل ول14 آذار، إن المجلس النيابي لا يحق له أن يشرع في الأيام الـ 10 الأخيرة من المهلة الدستورية، فكيف سيحق له أن يعدل الدستور؟ وبالنسبة لحزب الله و8 آذار، حتى لو كان هناك إمكانية إجراء أي تشريع أو تعديل دستوري، لا تمديد لسليمان بأي شكل من الأشكال، والتمديد كان انتهى سياسيا قبل أن ينتهي دستوريا.